



كلمة

وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

في مؤتمر الاستعراض الثالث للدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة

الآلاف

السفير فارس محمد المزروعي

مساعد وزير الخارجية للشئون العسكرية والأمنية

2013 ابريل 19-8

لَا هَا يٰ



سعادة رئيس المؤتمر

سعادة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

أصحاب السعادة رؤساء الوفود المشاركة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة يسعدني أن أقدم بالتهنئة لسعادتكم على انتخابكم رئيساً للمؤتمر الاستعراضي الثالث، وأنني على ثقة تامة من أن خبرتكم في أعمال المنظمة وشئونها ستمكنكم من القيام بالمهمة المناطة بكم على أكمل وجه متمنين لكم التوفيق في مهمتكم.
ونهنئ كذلك نواب الرئيس ، ورئيس اللجنة الجامعية المنتخبين.

كما لا يفوتي أن أتقدم بالشكر الجليل إلى سعادة احمد أزميكو المدير العام والجهود التي بذلها في تفعيل دور المنظمة على مختلف المستويات.

ونتقدم بالشكر كذلك لسعادة السفيرة نسيمة بغلي المندوب الدائم للجزائر في المنظمة رئيسة الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنيط به التحضير لهذا المؤتمر الاستعراضي وأعضاء الفريق العامل على جهودهم المبذولة في التحضير للمؤتمر.

السيد الرئيس:

أننا ونحن مجتمعين اليوم في مؤتمر الاستعراض الثالث لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لابد لنا وان نشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، وخاصة منذ مؤتمر الاستعراض الثاني والذي تمثل في مساهمة الاتفاقية بجدارة في تعزيز السلم والأمن العالميين بفضل احكامها وموادها الملزمة، التي وثقت في قوانين وطنية سهلت التعاون البناء بين جميع الدول الاطراف والمنظمة وذلك من اجل عالم خالي من الاسلحة الكيميائية، ومن اسلحة الدمار الشامل.



السيد الرئيس:

خطت اتفاقية حظر إنتشار الأسلحة الكيميائية خطوات راسخة بثقة نحو العالمية حيث انضمت منذ مؤتمر الإستعراض الثاني 5 دول ليصبح عدد الدول الأعضاء 188 دولة، ونشيد في هذا الخصوص بالجهود المبذولة من قبل المدير العام للمنظمة والأمانة العامة لتشجيع الدول على الانضمام للاتفاقية. ونناشد هنا بقية دول العالم التي لم تتضم أو تصادق على الاتفاقية بعد إلى المسارعة بالانضمام إلى الاتفاقية والتصديق عليها وذلك لترسيخ تعزيز السلم والأمن العالميين.

لقد نجحت المنظمة نجاحاً كبيراً في مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها الوطنية بموجب احكام الاتفاقية، وتممير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها، حيث تم تدمير ثلاثة ارباع مما اعلن عنه حتى الان، مما يثبت لنا جميعاً مصداقية الاتفاقية وفعاليتها من خلال نجاح نظام التحقق الذي يتم تطبيقه، وكذلك يوفر لنا أسباب الاطمئنان بشأن عملية نزع السلاح والأنشطة الكيميائية المنشورة.

وإذا نستذكر هنا نجاح مؤتمر الدول الاطراف السادس عشر في قراره باعتماد عدد من تدابير الشفافية وبناء الثقة التي ينبغي أن تتفذها الامانة العامة والدول الحائزة المعنية في حال تعذر التقيد التام بالموعد الاقصي للتدمير، علينا أن نشيد بالمرونة التي تتبعها في تطبيق احكام الاتفاقية والتي أدت الى فعالية الاتفاقية وفعالية تنفيذها من قبل جميع الدول الاطراف.

وندعو هنا الى اهمية تعزيز التعاون الدولي والتبادل المعرفي في المجال الكيميائي للأغراض السلمية وغير المحمولة بموجب الاتفاقية كونه شرط أساسى لتحقيق أهداف الاتفاقية .



السيد الرئيس:

يمثل الإرهاب واستخدام الأسلحة الكيميائية في أعمال ارهابية مصدر قلق لنا جميعاً، وننوه بالجهود المبذولة من قبل الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن الإرهاب في منظمتنا باعتباره من أفضل الممارسات بين الدول الاطراف ومساهمة من المنظمة في الجهد الدولي في هذا المجال تفيضاً لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وندعو جميع الدول لمواصلة الجهود من أجل منع وصول المواد الكيميائية إلى أيدي الإرهابيين، إلا أنه ونحن نخطي للخلاص وتدمير الأسلحة الكيميائية، نرى من يهدد باستخدامها، بل ومحاولات استخدامها فعلياً، حيث شهدنا جميعاً ما تناقلته الأخبار من استخدام لأسلحة الكيميائية في سوريا ضد الأفراد.

أن حكومة بلادي تؤيد الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتشكيل الفريق الدولي للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، كما ندعوا أن تكون منظمتنا الدور الفاعل في ذلك، تحقيقاً للنظام التكميلي الموقع لتنفيذ إتفاقية العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الذي ينص على أن يكون هناك تعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في حالة مهمة التحقيق في الإستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دولة ليست طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية أو في إقليم لا تسيطر عليه دولة طرف في المعاهدة وتكون المهمة تحت رعاية الأمم المتحدة، مما يعطي منظمتنا دورها في حماية السلم الدولي.

أن هذا التحقيق وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة في كلمتهلينااليوم يجب أن يكون بدون إبطاء وبدون شروط وأن نتعاون جميعاً لتحقيق الدعم الكامل له لتعزيز السلم والأمن الدولي.



كما نود أن نشير كذلك إلى أهمية الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تحقيقاً لمقررات مؤتمر استعراض معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لعام 2010، ونعبر عن الأسف عن الإعلان عن عدم إمكانية إنعقاد المؤتمر الذي كان مقررا له في 2012 كما كان متوقعاً، وندعو المنظمة وجميع الدول إلى تكثيف جهودها والدفع بعقد المؤتمر في أقرب فرصة في عام 2013.

السيد الرئيس ..

اسمحوا لي باسم وفد دولة الإمارات أن أؤكد على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة التام بأحكام الاتفاقية وتنفيذ بنودها، وخلق التعاون البناء مع الامانة العامة للمنظمة والدول الاطراف في كل ما يسهم لتعزيز التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاتفاقية، وذلك إيماناً منا بخطر أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين.

لقد عملت حكومة بلادي على اصدار القانون الوطني لحظر الاسلحة الكيميائية وانشاء الالية الوطنية للتنفيذ من خلال اللجنة الوطنية للسلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير المناظط بها تنفيذ القانون الوطني الخاص بحظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية، وعلى احكام الرقابة الداخلية الخاصة بالمواد الكيميائية وتقديم عملية الاعلانات السنوية بكل شفافية وفق النظام الالكتروني المعتمد من المنظمة.

كما عملت الدولة على خلق الكوادر الوطنية المتخصصة والالتحاق بالدورات التي تעדتها المنظمة، مما سهم في تعزيز التعاون البناء لتنفيذ احكام الاتفاقية.

فِي الْخَتَامِ السَّيِّدُ الرَّئِسُ:

نتمنا أن تسهم مداولاتنا في هذه الدورة في الدفع لإحراز مزيد من التقدم في تفعيل إتفاقية حظر إنتشار الأسلحة الكيميائية، والنجاح لاعمال المؤتمر الاستعراضي.

وارجو أن يعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

شكراً السيد الرئيس.